

نشرة الأمن الغذائي

العدد ٣، شتاء ٢٠١٠

افتتاحية

اختتم العام 2009 بعقد مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في العاصمة الإيطالية روما خلال الفترة 16-18 تشرين ثاني 2009. ضم المؤتمر أكثر من 4700 وفد جاءوا من 180 دولة. لمناقشة التحديات التي تواجه العالم بأسره لمكافحة مشكلة انعدام الأمن الغذائي العالمي. والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي. وخاصة في الدول النامية. اختتم المؤتمر بإعادة التأكيد على أهمية تحقيق هدف الألفية الأولى. وهدف مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي (1996) بتقليل عدد الجياع في العالم إلى النصف مع حلول عام 2015. تعرض المؤتمر للعديد من الانتقادات. خاصة في ظل غياب رؤساء مجموعة الدول الثمانية (باستثناء رئيس الوزراء الإيطالي - الدولة المضيفة للمؤتمر). وانتهاء المؤتمر دون التعهد بأي التزامات مالية جديدة.

من جانبه أكد كانايو ناونزي رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) لصحيفة الغارديان البريطانية «لم يهدف المؤتمر لإقناع المجتمع الدولي بتقديم تعهداته. بل لإقناع الدول النامية بجعل الاستثمار في الزراعة والغذاء في سلم أولوياتها. أما غياب رؤساء مجموعة الدول الثمانية فلم تؤثر على نتائج القمة من وجهة نظر ناونزي. خاصة أن هذه الدول قد قامت مسبقاً بتقديم التزاماتها وتعهداتها في تموز 2009 في «مبادرة لأكويلا حول الأمن الغذائي». وكانت هذه المجموعة قد تعهدت بتقديم 20 مليار دولار خلال الثلاث سنوات القادمة. جدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ ضئيل جداً مقارنة بما تأمله منظمة الزراعة والغذاء (44 مليار دولار سنوياً) للقضاء على الجوع. من جانبه، أكد جاك ديوف رئيس منظمة الزراعة والغذاء أن تقديم مبلغ 44 مليار دولار سنوياً صغير نسبياً مقارنة مع حجم الأنفاق العسكري الذي بلغ 1,340 مليار دولار في العام 2007 على سبيل المثال.

وفي البيان الذي قدمه د. اسماعيل دعيق. وزير الزراعة الفلسطيني أمام الدول المشاركة في المؤتمر. بين المعوقات التي تواجه انعدام الأمن الغذائي وقطاع الزراعة الفلسطيني. كسلب الأراضي الزراعية. والاعتداء على المزارعين وبناء جدار الفصل العنصري على حساب الأراضي الزراعية الخصبة. وفي نهاية خطابه. أكد د. دعيق على ضرورة الطلب من منظمة الزراعة والغذاء العمل على المبادرة لتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول أوضاع الأمن الغذائي في فلسطين والمعوقات التي تواجهها. والدعوة إلى رفع الحصار عن قطاع غزة والسماح بدخول المنتجات الغذائية. ووقف سلب الأراضي الزراعية الفلسطينية لبناء المستوطنات الإسرائيلية.

تحت المجهر

- وصلت نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً بين إجمالي الأسر الفلسطينية إلى 43% في عام 2009. في حين ظلت معدلات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية خلال العام 2008 و2009 على مستوى 25% من إجمالي عدد الأسر. ازداد الوضع تدهوراً في القطاع لتصل معدلات انعدام الأمن الغذائي فيه لأكثر من 60% مقارنة مع 56% خلال العام 2008.
- بلغت نسبة إنفاق الأسر على الغذاء مقارنة بإنفاق الأسر الكلي 52.5% في الأراضي الفلسطينية المحتلة. موزعة بين 49% في الضفة الغربية. و56% في قطاع غزة.
- ارتفع عدد الجياع في العالم ليتجاوز المليار شخص في العام 2009.
- من المتوقع أن ينخفض إنتاج العالم من الحبوب للموسم 2009/10 بنسبة 2%

في هذا العدد:

- 1..... افتتاحية
- 2..... التعريفات
- 3..... تطور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية
- 4..... أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
- 5..... المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
- 6..... الوصول المادي (الفيزيائي) الى الغذاء
- 7..... الأمن الغذائي في العالم
- 8..... مراجعة أدبيات حول الأمن الغذائي

نشرة نصف سنوية تصدر عن:



M A S
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تحرير: حنين غزاونة

تلفون: 4/ 2987053 972 2

فاكس: 972 2 2987055

info@pal-econ.org

www.mas.ps

التعريفات

الأمن الغذائي:

وفقاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) يتحقق الأمن الغذائي «عندما يتوفر لجميع الناس وفي جميع الأوقات القدرة الفيزيائية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الحياتية لممارسة حياة صحية ومنتجة». هذا التعريف ينطوي على أربعة عناصر:

- توفر الغذاء - سواء المنتج محلياً أو المستورد.
- توفر إمكانية الوصول إلى الغذاء.
- توفر الاستقرار لضمان الحصول على ما يكفي من الغذاء في كل الأوقات دون خوف من هزات طارئة.
- توفر إمكانية استهلاك الغذاء بشكل صحي (توفر منافع صحية ومياه نقية ورعاية طبية).

الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية:

قام برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات فيما يتعلق بالأمن الغذائي (2009):

- أسر آمنة غذائياً: الأسر ذات الدخل والاستهلاك الذي يزيد على 5.6 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.
- أسر آمنة غذائياً بشكل هامشي: الأسر ذات الدخل أو الاستهلاك (وليس كليهما) الذي يزيد على 5.6 دولار يومياً لكل فرد بالغ.
- أسر معرضة لعدم الأمان الغذائي: الأسر ذات الدخل والاستهلاك أقل من 5.6 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.
- أسر غير آمنة غذائياً: الأسر ذات الدخل والاستهلاك دون 4.7 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.

ملاحظة: يقاس الفقر أو الأمن الغذائي إما بالعلاقة مع استهلاك الأسرة أو مع دخلها. وغالباً ما يكون فقر الدخل أعلى من فقر الاستهلاك نظراً لاستفادة الأسر الفقيرة من المساعدات الغذائية المجانية ولوجود استهلاك من إنتاج زراعي ذاتي.

الفقر في الأراضي الفلسطينية:

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر بالعلاقة مع ميزانية الأسرة القياسية (أسرة من 6 أفراد: 2 بالغين و4 أطفال) وهناك مستويين للفقر:

الفقر المدقع: أية أسرة قياسية حوز ميزانية تقل عن 1.886 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن.

الفقر النسبي: أية أسرة قياسية حوز ميزانية تقل عن 2.362 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن. والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى .

الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك عن طريق حساب تبدل أسعار السلع والخدمات الداخلة في سلة المستهلك على ضوء أوزانها. ويبلغ العدد الكلي للسلع والخدمات في سلة المستهلك 568 سلعة. تزن المواد الغذائية حوالي 40% من إجمالي الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ويستقطع النقل والاتصالات حوالي 12.7% والملابس حوالي 10%. يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك أحياناً كمؤشر لقياس التضخم كما يستخدم لتحديد الزيادات في تكاليف المعيشة.

مستوى المعيشة:

يُعرّف مستوى المعيشة بأنه نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الكلي. وقد قسم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مستوى المعيشة إلى ثلاثة مستويات:

- مستوى حياة جيد: حيث نسبة الاستهلاك الغذائي إلى الاستهلاك الكلي أقل من 30%.
- مستوى حياة متوسط: حيث نسبة الاستهلاك الغذائي إلى الاستهلاك الكلي ما بين 30 و44%.
- مستوى حياة متدني: حيث نسبة الاستهلاك الغذائي إلى الاستهلاك الكلي ما بين 45 و100%.

مؤشر الجوع العالمي:

وهو مؤشر مركب لقياس مستوى الجوع وسوء التغذية في العالم. ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية لها نفس الوزن: نسبة من يعانون من سوء التغذية كنسبة مئوية من السكان. انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة من العمر ومعدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة. وتقسم البلدان على ضوء هذا المؤشر إلى خمس مجموعات: دول الجوع المتدني (أقل من 4.9 نقاط). دول الجوع المتهاود (من 5-9.9) ودول الجوع الجدي (من 10-19.9) ودول الجوع المقلق (20-29.9) وأخيراً دول الجوع المقلق للغاية (أعلى من 30 نقطة). (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية- أفريل، 2008).

مؤشر أسعار الغذاء العالمي:

هو متوسط الأرقام القياسية لأسعار 6 مجموعات من السلع الأساسية (اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيت، والدهون، والسكر) التي اعتبرت منظمة الأغذية والزراعة مثلاً لأسعار السلع الغذائية العالمية. وكل مجموعة من المجموعات الست لها وزن في المؤشر يعادل نسبة التصدير/الإنتاج على المستوى العالمي.

أهداف الألفية:

هو الالتزام الذي تعهدت به الأمم المتحدة ودول مجموعة الثمانية وغيرها من المنظمات الدولية في عام 2000 لتحقيق 8 أهداف تنموية رئيسية (18 هدف فرعي) مع حلول 2015. وينص الهدف الأول على السعي إلى تقليص نسبة فقراء العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد باليوم (دولار 1990) إلى النصف بحلول 2015. وإلى تقليص نسبة الجوع في العالم إلى النصف أيضاً بحلول 2015.

الإغلاقات والمعوقات الإسرائيلية:

يُعرّف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية (OCHA) الإغلاقات والمعوقات الإسرائيلية بأنها مجموعة من العوائق الفيزيائية ومتطلبات التصاريح، والتشديدات الإدارية المفروضة على حركة الفلسطينيين ومركباتهم. ومن هذه المعوقات: الحواجز الدائمة. الحواجز المؤقتة. أبراج المراقبة. حفر الخنادق. بناء سياج شائك. إقامة البوابات وغيرها...

عملية النداء الموحد:

يتشارك في كل عام عدد من المؤسسات الإنسانية. بما فيها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية بتخطيط وتنسيق جهودها وتوجيه طلب مساعدات مشترك من المانحين عوضاً عن أن تتنافس فيما بينها على الموارد المحدودة. وتسمى هذه العملية «النداء الموحد». قدّرت متطلبات عملية النداء الموحد المالية للعام 2010 بأكثر من 664 مليون دولار لتنفيذ 236 مشروع إنساني وإعادة تأهيل: 147 مشروع ستنفذ من قبل وكالات الأمم المتحدة، و89 مشروع ستنفذ من قبل منظمات أخرى.

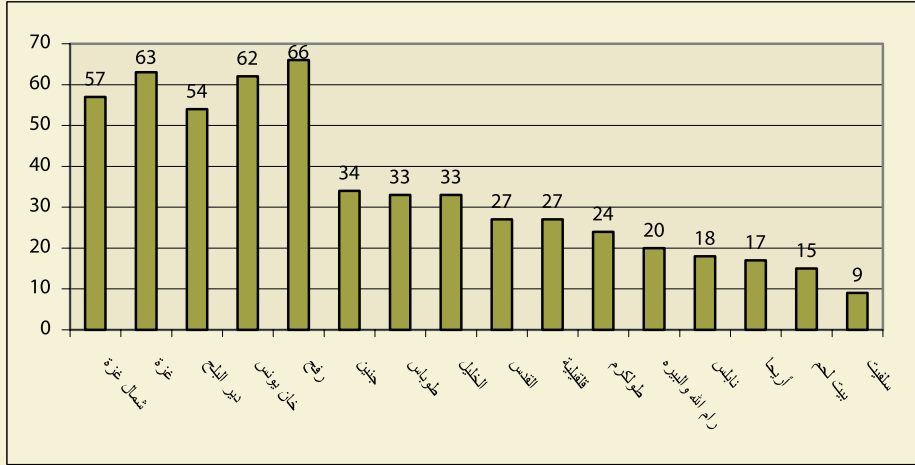


تم إنجاز هذه النشرة بدعم مشكور من قبل:

وكالة التعاون الإسباني (AECID) من خلال منظمة التعاون من أجل السلام (ACPP)

تطور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

شكل 2: مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مستوى المحافظة



التباين بين المحافظات

إن تفاوت مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يعكس فقط في التفاوت في مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الضفة الغربية (25%) وقطاع غزة (60%)، بل أيضاً يوجد تفاوت كبير فيما بين المحافظات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في الضفة الغربية (انظر الشكل 2). في قطاع غزة، تواجده أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي تقطن في محافظة رفح (66%)، على الرغم من موقعها الاستراتيجي على الحدود مع مصر وبالتالي قربها من معابر المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية. بيد أن تقارير الأمم المتحدة أشارت إلى أن محافظة رفح كانت من أكثر المحافظات تضرراً جراء اجتياح غزة من قبل القوات الإسرائيلية خلال الفترة 27 كانون أول 18 - كانون الثاني 2009.

أما في الضفة الغربية، فقد وصل التفاوت في مستويات انعدام الأمن الغذائي إلى أكثر من 200% بين أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي التي سجلت في محافظة جنين وأقل مستويات انعدام الأمن الغذائي التي وجدت في محافظة سلفيت. أشارت منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي إلى سببين أساسيين لانخفاض مستويات انعدام الأمن الغذائي في محافظة سلفيت. هما:

- زيادة اعتماد محافظة سلفيت في استهلاكها على إنتاجها الذاتي مقارنة مع المحافظات الأخرى.
- زيادة حصة متلقي المساعدات في محافظة سلفيت مقارنة مع المحافظات الأخرى. بلغ معدل حصة الأسرة المتلقية للمساعدة في محافظة سلفيت 218 شهرياً مقارنة مع 180 شهرياً معدل حصة الأسرة المتلقية للمساعدة في الضفة الغربية.

بإشراف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبالتعاون مع منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي بتنفيذ مسح « الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية » خلال العام 2009. تم إنجاز المسح في الضفة الغربية خلال الفترة كانون ثاني - شباط من العام 2009، أما في القطاع، فقد تم إنجاز المسح خلال الفترة نيسان-حزيران من نفس العام مع إدخال بعض التعديلات للأخذ بالحسبان أثر الاجتياح الإسرائيلي على ظروف الأسر الغزية. قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني برصد تفصيلي للظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية.

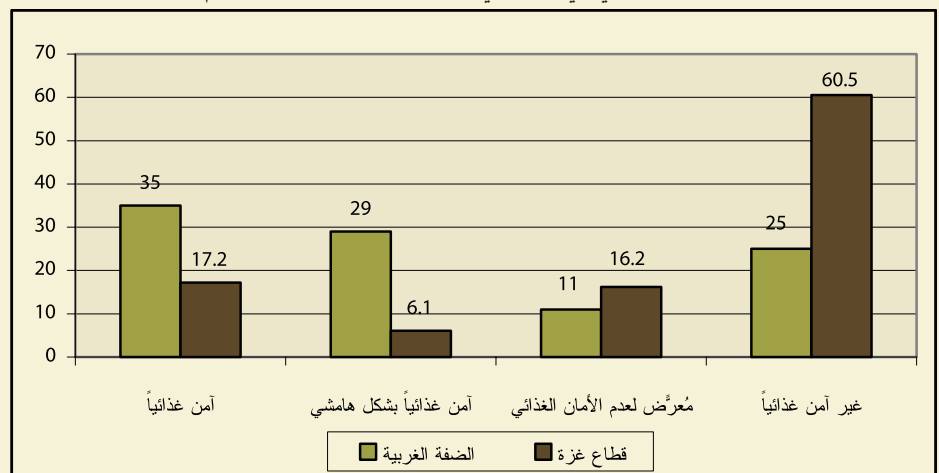
إن المعلومات المستقاة من هذا المسح ستتحسن من فعالية السياسات التدخلية في ظل توافر معلومات تفصيلية للظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية.

56% خلال العام 2008، فيما لم تصل نسبة الأسر الآمنة إلى 18%. وتزداد نسبة انعدام الأمن الغذائي في القطاع في أوساط غير اللاجئين لتصل إلى 64% مقارنة مع 58% في أوساط اللاجئين.

أشرنا في العدد السابق من نشرة الأمن الغذائي إلى أن نسبة انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية (بناءً على النتائج الأولية للمسح) هي أعلى في أوساط غير اللاجئين مقارنة مع اللاجئين. إلا أن النتائج النهائية للمسح تشير إلى أن نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وصلت إلى 28% بين اللاجئين مقارنة مع 24% بين غير اللاجئين في الضفة الغربية. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تزال أعلى قليلاً في أوساط غير اللاجئين (44%) مقارنة مع اللاجئين (43%). ويعزى هذا على الأرجح إلى دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

وتبين من هذا المسح أن مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تفاقم، وخاصة في القطاع (انظر الشكل 1). في الضفة الغربية، لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على وضع الأمن الغذائي خلال العام 2009 مقارنة مع العام 2008، إذ ظلت معدلات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية خلال العام 2008 و2009 على مستوى 25% من إجمالي عدد الأسر. من جهة أخرى، انخفضت معدلات الأسر الآمنة غذائياً في الضفة الغربية بنسبة 20% خلال العام 2009 مقارنة بالعام الذي سبقه (من 44% خلال العام 2008 إلى 35% خلال العام 2009). إن ثبات نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً وانخفاض نسبة الأسر الآمنة في الضفة الغربية يعني أن عدد الأسر الآمنة هامشياً قد ارتفع خلال العام 2009، إذ ارتفعت نسبة الأسر الآمنة غذائياً بشكل هامشي في الضفة الغربية إلى 29% خلال العام 2009 مقارنة مع 15% خلال العام 2008. في القطاع، ازداد الوضع تدهوراً لتصل معدلات انعدام الأمن الغذائي فيه لأكثر من 60% مقارنة مع

شكل 1: الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2009



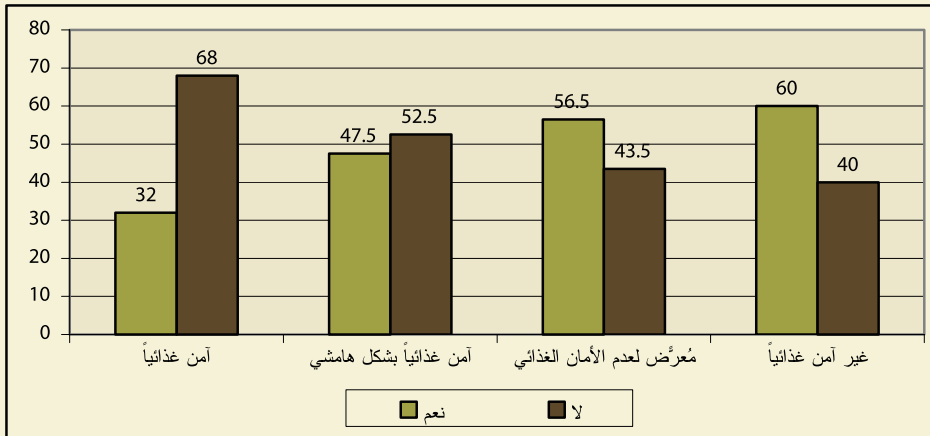
أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

جدول 1: متوسط أسعار المستهلك لبعض السلع الغذائية الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال النصف الثاني 2009 (الأسعار بالشيكل)

الصف	وحدة الشراء	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول
أرز صن وابت	25 كغم	171	170	171	171	170	168	168
طحين أبيض	60 كغم	172	169	170	169	166	166	165
خبز أبيض محلي	1 كغم	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5
حليب طازج تنوفا	1 كغم	7	7	7	7	7	7	7
لحم بقر طازج	1 كغم	53	52	52	50	50	48	50
زيت زيتون محلي	1 كغم	26	27	27	28	31	33	33
سكر كريستال	50 كغم	137	134	141	147	147	144	148

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أسعار المستهلك، 2009.

شكل 4: نسبة العائلات الفلسطينية التي تشتري طعامها بالدين موزعة حسب مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة



المصدر: منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي، آب 2009، وتشرين ثاني 2009.

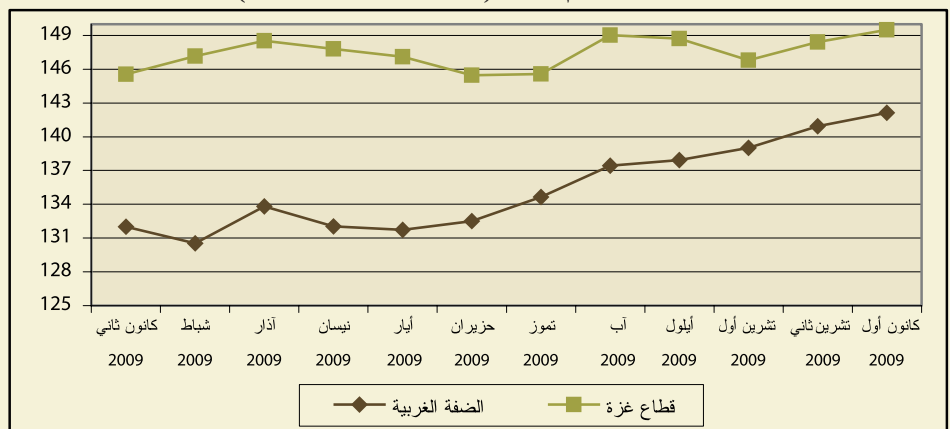
الإنفاق على الغذاء

يستفيد من المعلومات المستقاة من مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية خلال العام 2009 إلى أن نسبة إنفاق الأسر على الغذاء مقارنة بإنفاق الأسر الكلي بلغت 52.5% في الأراضي الفلسطينية المحتلة. موزعة بين 49% في الضفة الغربية، و56% في قطاع غزة. تعكس نسبة الإنفاق على الغذاء هذه للإنفاق الكلي «مستوى حياة متدني» في كل من الضفة والقطاع وفقاً لتصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويزداد الوضع سوءاً عند معرفة أن حوالي نصف العائلات التي شملها المسح تشتري طعامها بالدين (49% من العائلات في الضفة الغربية يشترون طعامهم بالدين مقابل 53% في القطاع). يبين الشكل 4 أن ثلث العائلات الفلسطينية الآمنة غذائياً تشتري طعامها بالدين. جدر الإشارة إلى تشابه سلوك العائلات الآمنة غذائياً في كل من الضفة والقطاع (33% من العائلات الآمنة غذائياً في الضفة الغربية تشتري طعامها بالدين مقابل 32% في القطاع). وترتفع نسبة الأسر الفلسطينية التي تشتري طعامها بالدين إلى 60% عند الأسر غير الآمنة غذائياً.

2. قلة عدد الموردين للسكر في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقارنة مع الموردين للسلع الأخرى كالطحين والأرز.

أما السلع الأساسية الأخرى كالطحين والأرز واللحوم فقد شهدت انخفاضاً طفيفاً خلال نفس الفترة.

شكل 3: مؤشر الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2009 (سنة الأساس 2004=100)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

جدول 3: مشاريع برنامج الغذاء العالمي وأعداد المستفيدين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2009

اسم المشروع	عدد المستفيدين في الضفة الغربية	عدد المستفيدين في قطاع غزة
مساعدات الى الاسر المحرومة	98,850	85,504
• توزيع المساعدات الغذائية	9,610	5,000
• إطعام المؤسسات		
مساعدات الى الاسر المهدة	167,340	161,175
• توزيع المساعدات الغذائية		
الغذاء مقابل العمل/ الغذاء مقابل التدريب	29,220	-
قسائم الغذاء	31,120	15,145
التغذية المدرسية	63,567	92,183
أخرى	44,293	-
مجموع المستفيدين	444,000	365,000

المصدر: منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي، كانون أول 2009

المحرمة. علماً بأنه من المتوقع أن يكون وضع الأسر المحرومة أكثر سوءاً من الأسر المهدة. قد يعود ذلك لكون الأسر المحرومة تتلقى مساعدات من جهات أخرى كوزارة الشؤون الاجتماعية.

تطلعات برنامج الغذاء العالمي

مع اقتراب انتهاء مشاريع برنامج الغذاء العالمي في الضفة الغربية والمصممة حتى بدايات العام 2010، قام معهد ماس بالاتصال مع برنامج الغذاء العالمي للاطلاع على خططه المستقبلية وآخر المستجدات. وقد علمنا من برنامج الغذاء العالمي أن مشروع «الإغاثة والتأهيل» والذي يشمل توزيع المساعدات الغذائية، الغذاء مقابل العمل/الغذاء مقابل التدريب، التغذية المدرسية، والذي يغطي 413,000 مستفيد في الضفة الغربية قد تم تمديده حتى حزيران 2010. وبعد تموز 2010، سيتم إدخال ثلاث تغييرات أساسية على مشاريع برنامج الغذاء العالمي في الضفة الغربية، وهي:

1. زيادة أعداد المستفيدين من مشروع قسائم الغذاء مقارنة مع المساعدات الغذائية المجانية. وتهدف هذه العملية إلى حماية سبل العيش في المناطق الحضرية للأسر المعرضة لانعدام الأمن الغذائي وذلك من خلال توزيع قسائم غذاء تمكن المستفيدين من الشراء مباشرة من التجار الصغار في الضفة الغربية.
2. زيادة أعداد المستفيدين من مشروع الغذاء مقابل العمل. حيث سيقوم برنامج الغذاء العالمي بالتعاون مع وزارة الزراعة على العمل سوياً من أجل إنجاح هذا المشروع. وذلك من خلال توظيف المستفيدين من مشروع الغذاء مقابل العمل في مشاريع وزارة الزراعة مثل مشروع تخضير فلسطين، وبرنامج الحصاد المائي، واستصلاح الأراضي.
3. زيادة التركيز على المناطق المهمشة وخاصة المناطق الواقعة في التصنيف ج.

برنامج الغذاء العالمي والأونرو هما أهم منظمتان دوليتان تقدمان المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي حين تختص الأونرو بتقديم المساعدات لنحو 1.7 مليون لاجئ في الضفة والقطاع. فإن برنامج الغذاء العالمي هو الجهة الرئيسية التي تقدم المساعدات الغذائية لغير اللاجئين. وهناك أيضاً مجموعة من المنظمات الأهلية المحلية والدولية التي تقوم بتقديم المساعدات الغذائية خصوصاً في أوقات الطوارئ والأزمات. وقد قدرت المتطلبات المالية لتقديم المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لكل من الأونرو وبرنامج الغذاء العالمي خلال العام 2010 بأكثر من 36% من إجمالي متطلبات عملية النداء الموحد التي وصلت إلى أكثر من 664 مليون دولار (انظر صفحة التعريفات).

يعرض الجدول (2) المتطلبات المالية المقدرة من الأونرو وبرنامج الغذاء العالمي. والتي هما بحاجة لها لتقديم المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2010. كذلك إجمالي الموارد المالية الفعلية المقدمة لهما خلال العام 2009. وتقود دراسة الجدول إلى الملاحظات الهامة التالية:

- يحتل برنامج الغذاء العالمي خلال العام 2010 أكثر من 60% من إجمالي الموارد المالية المطلوبة لتقديم المساعدات الغذائية. بالمقابل وصلت متطلبات منظمة الأونرو إلى 93 مليون. من الجدير بالذكر أن جميع متطلبات برنامج الغذاء العالمي من عملية النداء الموحد كانت موجهة نحو المساعدات الغذائية. أما الأونرو، فإنها تقوم بتقديم مساعدات إنسانية أخرى (كالتعليم والخدمات الصحية وغيرها) إلى جانب تقديم المساعدات الغذائية. ووصلت إجمالي متطلبات الأونرو من عملية النداء الموحد إلى أكثر من 323 مليون دولار.
- قامت الأونرو بتقليل الموارد المالية المطلوبة لتقديم المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2010 بنسبة 17% مقارنة مع الموارد التي طلبتها خلال العام 2009.
- خلال العام 2009، لم يتم تغطية جميع الموارد المالية المطلوبة لتقديم المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتم تغطية 73% منها.

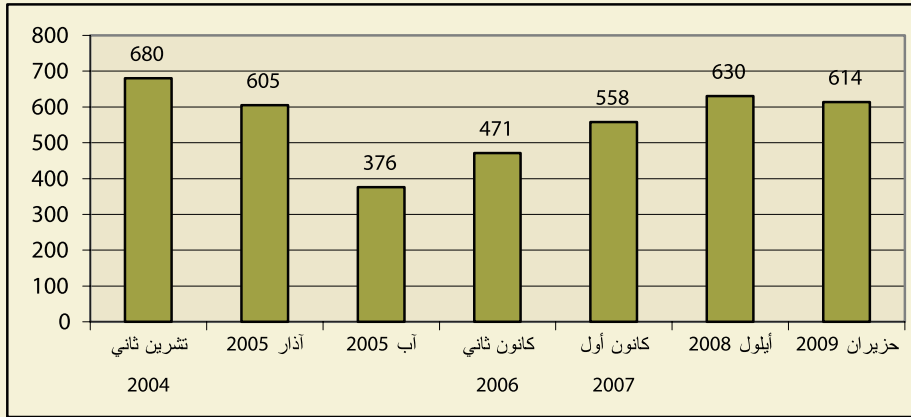
جدول 2: متطلبات عملية "النداء الموحد" لقطاع المساعدات الغذائية (مليون دولار)

الانزوا	متطلبات العام 2009 المعدلة	التمويل الفعلي لعام 2009	متطلبات العام 2010
الانزوا	112	51	93
برنامج الغذاء العالمي	138	134	150
منظمات أخرى	7	2	5
المجموع	257	187	248

المصدر: عملية النداء الموحد، 2009 و 2010.

الوصول المادي (الفيزيائي) إلى الغذاء

شكل 5: الإغلاقات والمعوقات الفيزيائية في الضفة الغربية خلال الفترة 2004-2009



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (OCHA)، تقارير مختلفة.

إن التحدي الأكبر في الضفة الغربية يكمن في التوسع الاستيطاني المتسارع على حساب أراضي المزارعين الفلسطينيين. بلغت عدد المستوطنات في الضفة الغربية 144 مستوطنة خلال العام 2008، إلا أن اللافت للنظر هو أن 99 مستوطنة من إجمالي المستوطنات القائمة في العام 2008 هي مستوطنات ريفية ومقامة على أراض زراعية.

أما في قطاع غزة، فلا يخفى على أحد أثر الحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع منذ أكثر من ثلاثة أعوام وتشمل فيه كل جوانب النشاط الاقتصادي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يتجاوز عدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة 2679 شاحنة خلال تشرين ثاني 2009 (حوالي نصف هذه الشاحنات محملة مواد غذائية). بينما كان معدل الشاحنات الواردة خلال الأعوام 2005-2007 يصل إلى أكثر من 10,400 شاحنة شهرياً وفقاً لتقرير مركز التجارة الفلسطيني - بال تريب الصادر أواخر كانون أول 2009.

أما الحرب الاسرائيلية الاخيرة على قطاع غزة فكانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. بين تقرير جولدرستون لتقصي الحقائق حول الحرب في القطاع، أن الهجمات الاسرائيلية قد شنت ضد اساسات الحياة المدنية في غزة. خلص التقرير على سبيل المثال، إلى ان تدمير مطحن البدر للدقيق، الوحيد الذي كان ما يزال يعمل في القطاع، يشكل انتهاكاً للحق في الحصول على ما يكفي من الغذاء واسباب العيش ويمكن ان يشكل جريمة حرب.

تنصب وفقاً للسياسة الإسرائيلية في ذلك اليوم، من اللافت للنظر أن تقليص الحواجز أمام الفلسطينيين لا يعكس بالضرورة تحسن في حركة الفلسطينيين وإنما قد يجعل حياتهم أكثر سوءاً وخاصة في المناطق المحاذية للجدار. أدى إزالة نقاط التفتيش عن البوابات المقامة على طول الجدار في الضفة الغربية إلى إغلاق البوابات، التي أثرت سلباً على المناطق المحصورة داخل الجدار وبالتالي إلى لجوء الأفراد إلى طرق التفافعية طويلة من أجل الوصول إلى أماكن عملهم. فقد أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المتحدة أن سلطات الاحتلال قامت بإزالة نقطة التفتيش الفاصلة بين منطقة الشيتاح والقدس في أيلول 2009، الأمر الذي أثر سلباً على أهالي الشيتاح وحال دون وصولهم إلى القدس بيسر.

لا بد من التوقف عند سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاه المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية، والتي تمثل نحو 60% من أراضي الضفة الغربية. فلم تمنح أي تسهيلات لاستخدام وتطوير وتحسين الوصول للمناطق المصنفة (ج). فعلى سبيل المثال، في الفترة 2000-2007 تقدم الفلسطينيون بـ 1624 طلب بناء في المناطق المصنفة (ج)، لم يتم الموافقة إلا على 91 طلب منها. كذلك صعب الاحتلال على المزارعين الفلسطينيين الوصول إلى أراضيهم في وادي الأردن، فلا يستطيع المزارعون أصحاب الأراضي في وادي الأردن من الوصول إلى أراضيهم دون تصاريح إذا كانوا يقيمون خارج وادي الأردن. وبشكل عام، فإن الانخفاض في عدد العوائق التي تفرضها سلطات الاحتلال لا تعكس بالملق أي تحسن في الوصول إلى المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية.

ينطوي مفهوم الأمن الغذائي كما هو موضح في صفحة التعريفات على أربعة عناصر أساسية. العنصر الرئيسي الذي يؤثر على وضع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو الوصول إلى الغذاء. نقصد بالوصول إلى الغذاء أي الوصول المادي (حرية التحرك ليس فقط على الحدود الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة وإنما على حركة الأفراد الداخلية بين القرى والبلدات والمدن) والوصول الاقتصادي إلى الغذاء (أي توفر مصادر للدخل والرزق). أبرزت تقارير منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي الصادرة خلال العام 2009 العوائق التي تحول دون الوصول الاقتصادي للغذاء: الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، تدني مستوى الناتج المحلي الإجمالي، تفشي البطالة، وتدهور مصادر الرزق للأسر الفلسطينية. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تفشي انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفلسطينية، إلا أنه من المهم بكان التأكيد على أن مشكلة الوصول الاقتصادي للغذاء ما هي إلا نتيجة للعقبات التي يضعها الاحتلال للوصول المادي إلى العمل وبالتالي إلى الغذاء. فيما يلي نبين أبرز عوائق الوصول المادي للغذاء:

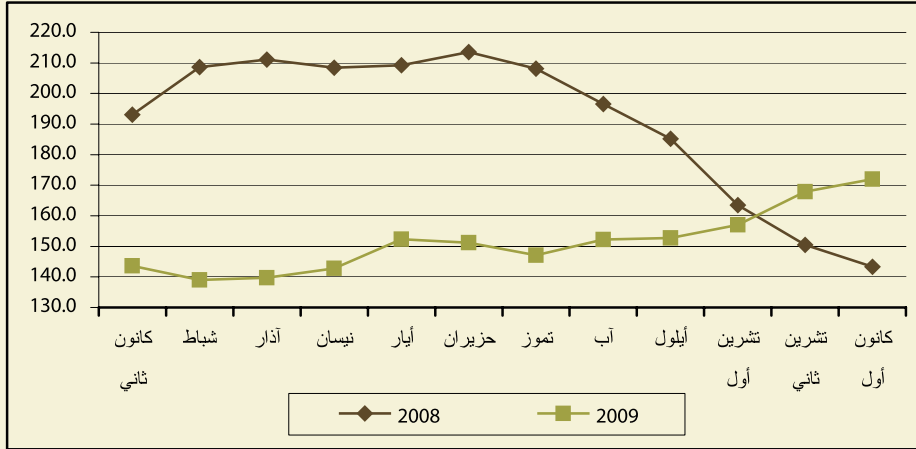
• هناك حديث جاري عن التسهيلات الإسرائيلية التي تمنحها سلطات الاحتلال على حركة المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، كإزالة حاجز أو تحويل حاجز من حاجز دائم إلى حاجز متقطع، أو تمديد ساعات الدوام على المعابر...إلى ما شابه من هذه التسهيلات. إلا أن مراجعة معمقة للتقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حول حركة المواطنين والوصول تشير إلى عكس ذلك (انظر الشكل 5). علماً بأن اتفاقية الحركة والوصول الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في 15 تشرين ثاني 2005 تنص على: « ستعمل إسرائيل وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على عمل قائمة بمجموعة من العوائق التي تعيق حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، وستقوم بوضع خطة لإزالة هذه المعوقات قدر الإمكان، وستسارع بتطبيق هذه الخطة بحيث يكتمل إنجازها مع نهاية كانون أول توافقاً مع الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. ومن أجل تسهيل حركة الأشخاص والبضائع الفلسطينية، وتقليل التدهور والتشوه الذي أصاب حياة الفلسطينيين...». من الواضح أنه لم يحدث أي تطبيق عملي لهذه الاتفاقية على أرض الواقع. بل أن عدد العوائق الفيزيائية في الضفة الغربية كان في ازدياد منذ أواخر 2005.

فبعد الحديث عن إزالة حواجز كحاجز عطاره أو حاجز أريحا، فإن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يؤكد أنه لم يتم إزالة هذه الحواجز وإنما تحولت من حواجز دائمة إلى حواجز متقطعة

وبالمجمل، فإنه من الصعب الحديث عن سبل تحسين الوصول الاقتصادي للغذاء والتي من شأنها تحسين وضع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. دون أن يكون هناك تغيير للقيود الإسرائيلية المشددة المفروضة على الفلسطينيين.

الأمن الغذائي في العالم

شكل 6: مؤشر أسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية لدى منظمة الفاو (سنة الأساس 2002-2004=100)



مجموعة اللحوم بمعدل 118 نقطة خلال العام 2009، لعل ذلك يعود إلى قلة الطلب على اللحوم نتيجة الأزمة المالية العالمية.

إنتاج الحبوب في العالم

بعدها شهد العام 2008 زيادة ملحوظة في الإنتاج العالمي من الحبوب والذي كان له دور هام في التخفيف من حدة أزمة الغذاء العالمي. يتوقع انخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب خلال الموسم 2009/10 بنسبة 2% (انظر الجدول 5). ومن حيث الكمية يتوقع أن ينخفض الإنتاج العالمي من الحبوب بحوالي 47 مليون طن خلال هذه الموسم مقارنة مع الموسم الذي سبقه (من 2281 مليون طن إلى 2234 مليون طن). من جهة أخرى، من المتوقع أن يزداد الاستخدام العالمي للحبوب بنسبة 1.7% خلال هذا الموسم. دعت منظمة الغذاء والزراعة إلى عدم التخوف من هذا الخلل في العرض والطلب العالمي على الحبوب، حيث أن الحزون العالمي من الحبوب من المتوقع أن يزداد بنسبة 1.7% خلال هذا الموسم.

جدول 4: الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية لدى منظمة الفاو (سنة الأساس 2002-2004=100)

لحوم	مشتقات الحليب	حبوب	زيوت	سكر	
128	220	238	225	182	2008
118	142	174	150	257	2009
118	123	185	160	233	حزيران 2009
119	126	167	144	262	تموز 2009
119	129	162	156	318	أب 2009
118	144	158	150	327	أيلول 2009
117	158	166	152	321	تشرين أول 2009
119	208	171	162	316	تشرين ثاني 2009
119	216	171	169	334	كانون أول 2009

المصدر: منظمة الفاو.

ويعكس الجدول مجموعة من الملاحظات كان أبرزها:

- إن معدل مؤشر الرقم القياسي لكل مجموعة من المجموعات الغذائية الخمس خلال العام 2009 لا يزال أقل منه خلال العام 2008 ما عدا مجموعة السكر.
- وصل مؤشر الرقم القياسي لمجموعة السكر إلى 257 نقطة خلال العام 2009 مقارنة مع 182 خلال العام 2008 (أي بزيادة مقدارها 41%). ويعود ذلك إلى انخفاض إنتاج السكر بأكثر من 8% خلال العام 2009 مقارنة مع العام الذي سبقه. شهدت مجموعة مشتقات الحليب أكبر زيادة في الأسعار وصلت إلى 35% خلال العام 2009 مقارنة مع العام الذي سبقه. بدأت الزيادة في أسعار مشتقات الحليب تظهر بشكل ملحوظ خلال آب 2009 (انظر الجدول). ويعود ذلك وفقاً لمنظمة الغذاء والزراعة إلى القيود التي تفرضها الحكومات على التصدير، وخاصة الاتحاد الأوروبي الذي يلزم الشركات المصدرة بالاحتفاظ بمخزون كبير من مسحوق الحليب والزيادة.
- أكثر المجموعات استقراراً في أسعارها كانت

وصف تقرير «حالة الأمن الغذائي في العالم 2009» أن العام 2009 كان عاماً كارثياً لجوعى العالم. فقد ارتفع عدد الجياع في العالم ليتجاوز المليار شخص (بزيادة حوالي 100 مليون جائع مقارنة مع العام الذي سبقه). أي أن سدس سكان العالم عانت من الجوع خلال العام 2009. على الرغم من النجاح في تخفيض عدد الجوعى خلال الثمانينات ومن منتصف التسعينات، إلا أن عدد الجوعى أخذ بالازدياد خلال العقد الأخير. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل. منها: الأزمة الاقتصادية العالمية والتي تزامنت مع أزمة الوقود و أزمة الغذاء العالمية. فعلى سبيل المثال، لا يزال مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية في عام 2009 أعلى بـ 34% من مؤشر عام 2004. وأعلى بـ 67% بالمقارنة مع العام 2000. فيما يلي نتبع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية خلال العام 2009.

أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية

شهد العام 2009 مجدها ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وخاصة في الشهور الست الأخيرة من العام (انظر الشكل 6). ارتفع المؤشر بمعدل 172 نقطة خلال كانون أول 2009 مقارنة مع 143 نقطة خلال كانون ثاني من نفس العام. إلا أن متوسط أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية خلال العام 2009 كانت لا تزال أقل عن مستواها خلال العام 2008. أدى عودة الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية خلال العام 2009 إلى زيادة المخاوف من مطب الوقوع في أزمة الغذاء العالمية مجدداً كالتى وقعت خلال 2008/2007. بينت منظمة الزراعة والغذاء في تقرير صدر لها مؤخراً (كانون أول 2009) أن الظروف والمعيقات التي تواجه أسواق المواد الغذائية الآن تختلف عن الظروف التي واجهت أزمة الغذاء العالمية 2008/2007 (لمزيد من التفاصيل حول العوامل التي أدت إلى اندلاع أزمة الغذاء العالمية، راجع العدد 2 من نشرة الأمن الغذائي). إن الطلب المتزايد على بعض المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي كان أحد العوامل الرئيسية لارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل جنوني خلال 2008/2007. أشار التقرير الصادر مؤخراً أن الطلب على المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي في الولايات المتحدة (أكثر الدول المصنعة للوقود الحيوي) قد نما بمعدل 14% فقط خلال العام 2009، مقارنة مع 40% خلال 2008/2007. فما العوامل التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية مجدداً؟ استبعد التقرير دور الطلب والعرض في سوق المواد الغذائية في تحديد الأسعار، ورجح إلى أن هناك عوامل اقتصادية على المستوى الكلي قد لعبت دوراً في ارتفاع أسعار المواد الغذائية مجدداً. منها: القيود التي تفرضها الحكومات على التصدير، تدهور عملة الدولار، وتذبذب أسعار الوقود مجدداً.

يتبع الجدول 4 التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المجموعات الغذائية الأساسية الخمسة الممثلة للرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.

جدول 5: سوق الحبوب العالمي (مليون طن)

نسبة التغير بين آخر موسمين	10/2009	09/2008	08/2007	07/2006	
مؤشرات العرض					
-2.1	2234.1	2281.2	2148.6	2010.4	الإنتاج العالمي
-1.1	1224.5	1238.2	1207.4	1154.7	الدول النامية
-3.2	1009.6	1043.0	941.2	855.6	الدول المتقدمة
-0.5	678.0	681.4	625.5	596.6	- القمح
-2.9	1107.6	1140.7	1081.9	985.1	- الحبوب الأخرى
-2.3	448.6	459.1	441.2	428.7	- الارز
مؤشرات الطلب					
1.7	2224.7	2186.9	2156.3	2064.3	الاستخدامات
2.7	665.5	647.8	644.9	622	- القمح
1.4	1107.9	1093.1	1074.8	1015.3	- الحبوب الأخرى
1.2	451.3	446	436.6	427.1	- الارز

المصدر: منظمة الغذاء والزراعة، تشرين ثاني 2009.

المساعدة المقدمة من الأهل والأصدقاء كأهم مصدر للمساعدة. أن هذه المساعدات تقلل من العرض لانعدام الأمن الغذائي. أما عند دراسة الأمر بالعلاقة مع المساعدات الحكومية ومساعدات المؤسسات الدولية. فإن الإشارة كانت موجبة: أي كلما زادت المساعدات كلما زادت العرض لانعدام الأمن الغذائي. رجحت الدراسة الأسباب وراء هذه المفارقة إلى تذبذب المساعدات المقدمة من المؤسسات الدولية والحكومية. ففي الأوقات التي تزيد فيها هذه المساعدات، يزيد اعتماد الأسر عليها. وحينما يتوقف تدفقها تصبح الأسر أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي لعدم توفر مصادر دخل أخرى. بعد ذلك تم إقحام النموذج الكلي وتحليل أثر ذلك على التباين في مستويات انعدام الأمن الغذائي بين المحافظات. ولقياس احتمالية تعرض الأسر لانعدام الأمن الغذائي عندما يكون مصدر المساعدة الأهم للأسرة هم الأهل والأصدقاء مقارنة مع المؤسسات الدولية. استخدمت الدراسة نسبة الأرجحية (odds ratio) وتم التوصل إلى النتائج التالية: هناك 70% احتمالية أقل لتعرض لانعدام الأمن الغذائي عندما يكون مصدر المساعدة الأهم للأسرة هو الأهل والأصدقاء مقارنة بالمؤسسات الحكومية. وهناك 62% احتمالية أقل لتعرض لانعدام الأمن الغذائي عندما يكون مصدر المساعدة الأهم للأسرة هم الأهل والأصدقاء مقارنة مع المؤسسات الدولية. أكدت الدراسة أن هذه النتائج يجب أن لا تفسر على أن المساعدات الرسمية أو مساعدات المؤسسات الدولية هي غير مهمة أو مجرد هدر للأموال. كل ما تقوله هو أن شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية تلعب دوراً بالغ الأهمية في التقليل من انعدام الأمن الغذائي. لذا لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسات التدخلية لتقليل انعدام الأمن الغذائي.

مراجعة أدبيات حول الأمن الغذائي

الأمن الغذائي ودور الشبكات الاجتماعية في الضفة الغربية معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2009

تسعى الدراسة إلى البحث فيما إذا كانت المساعدات المقدمة من الأهل والأصدقاء تسهم في التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية أكثر من أنواع المساعدات الأخرى. تحاول الدراسة إثبات أن خطر وقوع الأسرة في حالة انعدام الأمن الغذائي هي أقل فيما إذا كان مصدر مساعداتها الأول الأهل والأصدقاء مقارنة فيما إذا كان مصدر مساعداتها الأول المؤسسات الحكومية أو الدولية. حيث أن المساعدات المقدمة من الأهل والأصدقاء تمتاز بأنها قد لا تعاني من السلبيات التي تترافق مع المساعدات الرسمية (مثل التبعية طويلة الأمد).

تستخدم الدراسة في التحليل البيانات والمعلومات التي توفرت من مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الضفة الغربية في شباط 2009. ولقد أظهر هذا المسح أن مناطق الضفة الغربية المختلفة تعاني بدرجات متفاوتة من انعدام الأمن الغذائي. لذا فإن الدراسة تقترح إتباع منهجية تأخذ في الاعتبار التباين في خصائص الأسر والتباين في مكان الإقامة وتأثير ذلك على انعدام الأمن الغذائي.

قامت الدراسة بتطبيق نموذج الاحتمالية متعدد المستويات (multilevel probit model) لمعرفة مدى مساهمة المساعدات المقدمة من الأهل والأصدقاء في التخفيف من مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية. تكمن ميزة هذا النموذج في أنه

يأخذ بالحسبان إضافة إلى خصائص الأسر. الظروف الجغرافية والسياقية التي تؤثر على الأمن الغذائي. يمتاز نموذج الاحتمالية متعدد المستويات بتفسير الاختلافات القائمة بين المجموعات والتي تعود إلى عوامل أخرى غير خصائص الأسر. وتشتمل خصائص الأسر المميزة في النموذج على العوامل التالية: التعليم. حالة اللجوء. نسبة المساعدات من الدخل الكلي. تنوع الدخل. قدرة الأسرة على الصمود في أوقات الأزمات. وكذلك المصدر الأهم للمساعدة (الأهل والأصدقاء، أم المؤسسات الحكومية، أم المؤسسات الدولية). أما الخصائص على مستوى المحافظة فتشتمل التالي: المبيعات والإغلاقات الإسرائيلية في كل محافظة خلال العام 2009. عدد المستوطنات الإسرائيلية في كل محافظة. معدل النمو السكاني. وكذلك معدلات نمو التشغيل في كل محافظة. ولقد تم إطلاق اسم «النموذج الجزئي» على العوامل المتعلقة بخصائص الأسر. واسم «النموذج الكلي» على العوامل المتعلقة بخصائص المحافظات. بعد دراسة العلاقة بين خصائص الأسر والمحافظات مع الأمن الغذائي يتوجه التحليل نحو قياس احتمالية تعرض الأسر لانعدام الأمن الغذائي عندما يكون مصدر المساعدة الأهم هو الأهل والأصدقاء مقارنة مع إذا ما كان مصدر المساعدة الأهم هو المؤسسات الدولية أو الحكومية. لحساب ذلك قامت الدراسة باستخدام نسبة الأرجحية (odds ratio).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن العلاقة بين التعليم والأمن الغذائي علاقة سلبية: أي أنه كلما كان رب الأسرة أكثر تعليماً تكون الأسرة أقل عرضة لانعدام الأمن الغذائي. أما بالنسبة لحالة اللجوء فإن اللاجئين هم أكثر عرضة لحالة الأمن الغذائي. أكد النموذج الجزئي الذي يشتمل على

قائمة منشورات وحدة الأمن الغذائي الصادرة عن المعهد خلال العام 2009:

- الأمن الغذائي والأمراض الفيروسية (في الأشجار المثمرة).
- التأمين الزراعي في فلسطين: الواقع الراهن وأفاق المستقبل.
- المساعدات العينية مقابل النقدية: دراسة إحصائية على عينة من العائلات الفلسطينية.
- الأراضي الزراعية في فلسطين: أسباب التنقل وسياسات الحماية
- الاحتياجات المائية المستقبلية في فلسطين.
- استهداف الفقراء في فلسطين: المعايير الحالية واقتراحات تحسينها.
- المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين.
- الزراعة الروبية كمنشآت أعمال في فلسطين.
- التسويق المحلي للمحاصيل النقدية الروبية في فلسطين.
- نشرة الأمن الغذائي. العدد 1.
- نشرة الأمن الغذائي. العدد 2.